خلال جولة الحوار السياسي الخليجي الأوروبي

وفد البحرين يقدم تقريرا مدعوما بالأدلة حول تورط إيران في البحرين

عقدت في بروكسل صباح امس الجولة الـ١٩ للحوار السياسي الخليجي الأوروبي والتي ترأس الجانب الخليجي فيها السفير حمد أحمد عبدالعزيز العامر وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقليمية ومجلس التعاون. وقال العامر عقب الاجتماع أن الاتحاد الأوروبي أظهر تفهماً لموقف دول الخليج ووعد بدراسة المعلومات الجديدة التي وصلته بخصوص البحرين مؤكداً أن الحوار السياسي مع الأوروبيين كان «ناجحاً».

وأضاف أن اللقاء تطرق لتحضيرات الاجتماع الوزاري بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الذي سيعقد في البحرين في أول يوليو المقبل.

وقد بحث الجانبان الخليجي والأوروبي في هذا الاجتماع أهم القضايا الدولية والإقليمية على جدول الأعمال كآخر التطورات في سوريا وعملية السلام في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية واليمن والعلاقات مع إيران وبرنامجها النووي وأخطاره الأمنية والبيئية على منطقة الخليج العربي، إلى جانب التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون. وقدم وفد مملكة البحرين في الاجتماع تقريراً مدعماً بالمعلومات والصور والأفلام لأعمال العنف والإرهاب التي تدعمها إيران من خلال الخلايا الإرهابية التي تم الكشف عنها مؤخراً في مملكة البحرين وارتباطها بالخارج.

وقد افتتح الاجتماع وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقليمية ومجلس التعاون، حيث أكد أن السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون تقوم على الثوابت والركائز الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمجلس التعاون ومؤتمر التعاون الإسلامي، وذلك بالعمل من أجل السلام والأمن العالميين ومبدأ التعايش السلمي وحقوق الإنسان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادة واستقلال وحرمة أراضي الدول، ومبدأ الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون، والعمل الوثيق سوياً في الأطر السياسية والدفاعية والأمنية بالتحرك الجماعي تجاه كافة القضايا الإقليمية والدولية وذلك بما يتفق ومصالحها العليا.

مشيراً كذلك أن دول مجلس التعاون تسير حثيثاً في طريقها نحو التكامل والوحدة كما نصت على ذلك المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون، وأن الدراسات والاتصالات مستمرة لبلورة مواقف الدول الأعضاء ومرئياتها في رؤية مشتركة للاتحاد المنشود التي سيعقد له اجتماع استثنائي للمجلس الأعلى بمجلس التعاون. وناقش الاجتماع أهمية الحوار كأداة مهمة للعمل السياسي وتعميق الفهم المشترك وتعزيز بناء العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين كما تم تبادل وجهات النظر كذلك حول عدد من القضايا العالمية كالإرهاب والقرصنة، حيث أكدت دول مجلس التعاون في مداخلاتها على مواقفها الثابتة بضرورة التفاهم والتسامح بين الشعوب في العالم وذلك عن طريق تشجيع حوار الأديان والحضارات الذي دعا إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية والذي تم من أجله افتتاح مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا العام الماضي. هذا ومن المقرر أن يعقد الاجتماع القادم للمجلس الوزاري الخليجي الأوروبي في ١ يوليو ٢٠١٣م بمملكة البحرين.

○ جانب من فعاليات جلسة الحوار.

○ جانب من الاجتماع بين التجمع والنقابة الوطنية للعاملين بطيران الخليج.

تجمع الوحدة الوطنية:

نطالب بإيقاف برنامج التسريح في طيران الخليج

عقد رئيس تجمع الوحدة الوطنية الدكتور عبداللطيف المحمود لقاء مع عدد من قيادات النقابة الوطنية للعاملين بطيران الخليج استعرضوا خلاله تجاوزات وعدم وضوح المعايير المتعلقة بتسريح العاملين في الشركة في الفترة الأخيرة.

وأصدر تجمع الوحدة الوطنية بيانا استنكر فيه تجاوزات التسريح واستغلال البرنامج التقاعدي الذي طرحته الشركة في تصفية حسابات وخلافات شخصية وأجندات أخرى.

وقال الشيخ عبداللطيف المحمود إننا في تجمع الوحدة الوطنية نرفض رفضا قاطعا ظلم العاملين من خلال عملية التسريح مطالبا قيادة الدولة بالتدخل لوقف التسريح بطريقته الحالية ومراجعة البرنامج ومعالجة حالات الظلم والأخطاء المصاحبة للعملية. وقال لن نقبل بأن يدفع المواطن ثمن سوء الإدارة والصرف غير المرشد لموارد الشركة المالية، في الوقت الذي يشمل فيه التسريح كفاءات وخبرات.

وقال إننا في تجمع الوحدة الوطنية نساند وندعم خطط الدولة في وقف نزيف الخسائر لكننا نقف ضد الظلم الذي يقع على العاملين الذين ساندوا الشركة في أوقات الأزمات.

ووعد المحمود بمتابعة ملف القضية ورفعها لمناقشتها على أعلى المستويات.

متوافقة مع رأي «النواب».. مالية الشورى تقرر:

رفض إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المدينين المُعسرين!! وتؤكد: مشروع القانون مخالف للدستور.. وسيكلف الدولة أموالا طائلة

كتبت: مريم أحمد

رفضت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى مشروع قانون، أعد في ضوء اقتراح بقانون مقدم من مجلس النواب، يرمي إلى إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المدينين الذين يثبت إعسارهم - قضائيا- في سداد القروض الاستهلاكية المقسطة وغير التجارية المستحقة لجهات حكومية ومؤسسات مالية.

وأوصت اللجنة، في تقرير ينظره مجلس الشورى الاثنين، بعدم الموافقة على مشروع القانون - في صيغته المعدلة- على اعتبار أنه يخالف أحكام الدستور، فضلا عن تسببه في إثقال كاهل الدولة بعبء مالي إضافي.

واتفقت اللجنة مع رأي مجلس النواب ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية الشورية، بشأن مخالفة مشروع القانون للمادة (١٨) من الدستور والتي تنص على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون في الحقوق والواجبات».

ورأت أن إقرار مثل هذا المشروع سيؤدي إلى تمييز فئة دون غيرها من الدائنين والمدينين الذين يخضعون في تعاملاتهم لقوانين أخرى، مما يعد إخلالاً بمبدأ المساواة المنصوص عليها في الدستور وينطوي على تمييز لا مسوغ له ولا مبرر دستوري أو قانوني يسانده، مما يصم مشروع القانون بشبهة عدم الدستورية.

وأشارت إلى أن إقرار مشروع القانون يهدر مبدأ التضامن الاجتماعي المنصوص عليه في الدستور، ناهيك عن أن أهداف المشروع متحققة بالفعل على أرض الواقع، إذ ان الدولة أوجدت تنظيما قانونيا قائما ومعمولاً به تكفل بمقتضاه التضامن الاجتماعي المنصوص عليه في الدستور، وهو قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٦.

كما أن إقرار هذا المشروع -بحسب رأي اللجنة- يخل بخطة التنمية الاقتصادية بالمملكة، لافتة إلى أن تحميل الحكومة هذه المبالغ الطائلة سنوياً وبصفة مستمرة من شأنه التأثير سلبا على خطط التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين، خاصة بعد أن وصلت المملكة إلى مكانة متقدمة بين دول العالم في مجال التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار.

ونبهت إلى أن في مشروع القانون إرباكا للموازنة العامة للدولة وعدم استقرارها، نظرا لصعوبة تقدير التكلفة الإجمالية لتمويل هذا القانون وحجم المبالغ المالية التي يتعسر الأفراد في سدادها، مما ينتج عنه زيادة التكلفة التي قد تؤدي إلى تجاوز الحد الاقصى لتقديرات الإنفاق الواردة بالميزانية، وهذا يعد مخالفا قانونا طبقًا للفقرة (و) من المادة (١٠٩) من الدستور.

وأكدت اللجنة سعيها إلى الموافقة على كل ما من شأنه مصلحة المواطنين، وعدم التردد في الموافقة على المقترحات التي تسهم في الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين؛ إلا أنها وبعد دراسة ومناقشة مستفيضة لهذا المشروع فإنها تتفق مع قرار مجلس النواب برفض مشروع القانون.

وأرجعت ذلك إلى أن مثل هذا المشروع لا يحقق مبدأ المساواة المنصوص عليها في الدستور، إلى جانب أنه على المدى المتوسط فإنه من الصعب تقدير التكلفة الإجمالية لتمويل الديون المتعسرة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الديون التي ستتكفل بها الدولة. وبينت أنه من الصعب تحديد الديون المتعسرة والمستحق تمويلها من الحكومة، وقد أوكل المشروع هذه المهمة الى اللجان بإقرار التسويات المقترحة من قبل البنوك لمعالجة المديونيات المتعسرة.

ونبهت إلى أنه قد يستفيد من هذا القانون أي فرد عليه ديون متعسرة سواء كان من ذوي الدخل المحدود أو غيرهم، حيث إن الديون المتعسرة قد تكون بسبب سوء تقديرات صاحب القروض أو التبذير أو غيرها من أسباب غير اقتصادية.

وأشارت إلى عدم وجود فترة زمنية محددة لهذا القانون، أي أن الحكومة ووفقًا لمواد هذا القانون مطالبة برصد مبالغ معينة سنوية قد تكون هائلة ومستمرة لتمويل الديون المتعسرة، مما سيؤدي إلى الإخلال بخطط التنمية الاقتصادية، وعدم تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠.

وتوقعت أن يشجع هذا القانون المواطنين على الاقتراض والتهرب من سدادها، أي التلاعب، واستغلال أحكام هذا القانون آملين أن تسدد الحكومة ديونهم لاحقًا. وشددت على أنه من الأولى أن تقوم الحكومة بتوجيه هذه المبالغ إلى مشروعات تنموية تسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

○ جانب من جلسة مجلس الشورى. «أرشيفية»

○ أثناء تدشين القاربين الجديدين.

دخول قاربي قطر جديدين إلى أسطول العمل بميناء خليفة بن سلمان

استقبلت اي بي ام ترمينالز البحرين، الشركة التابعة لإحدى المجموعات العالمية الرائدة في تشغيل الموانئ والمشغلة لميناء خليفة بن سلمان، قاربي القطر الجديدين لينضما إلى أسطولها البحري، وذلك بعد تدشين القاربين رسمياً في مراسم جرت يوم الأربعاء والتي حضرها عدد من الشخصيات من شؤون الموانئ والملاحة البحرية وشركة نفط البحرين وسلاح البحرية الأمريكية بالإضافة إلى عدد من ممثلين لشركات كبرى في البحرين.

ومن شأن اضافة القاربين ضمن موارد ميناء خليفة بن سلمان تلبية لاحتياجات العملاء على أعلى المستويات، إذ أن صنف القاربين ينتمي إلى مجموعة قوارب «دامين ستان ١٦٠٦» التي تتمتع بمتانتها وصلابتها وتعتبر جزءا أساسيا من القطاع البحري، وبناءً على ذلك سيتم توفير المزيد من المرونة لتلبية احتياجات قطاع الشحن البحري في البحرين الذي يسهم بنموه المستمر.

وفي كلمة خلال مراسم تدشين القاربين يوم الأربعاء، قال السيد ماركو نيلسون، الرئيس التنفيذي لشركة اي بي ام ترمينالز البحرين: «تحرص اي بي ام ترمينالز البحرين دوماً على تقديم الخدمات العالية المستوى والجودة لعملائها، ولذلك فإن إضافة قاربي القطر «دامين ستان ١٦٠٦» إلى أسطولنا البحري سيضمن الأداء العالي من خلال التكنولوجيا المتطورة، والأهم من ذلك تحسين معايير السلامة وتطوير العمليات بالميناء.

وقال: إنه «بالإضافة إلى هذه النوعية من المشتريات ذات التوجه الاستراتيجي، فإن اي بي ام ترمينالز البحرين تواصل وتجدد تعهدها بالوفاء بالتزاماتها تجاه مملكة البحرين، وتعزيز العلاقة القوية مع ميناء خليفة بن سلمان وقطاع الشحن البحري بأكمله».

الجدير بالذكر أن موقع مملكة البحرين الاستراتيجي في قلب منطقة الخليج جعلها البوابة الرئيسية إلى المنطقة بشكل عام ومنطقة شمال الخليج بشكل خاص. وعلى مدى أربع سنوات، عملت شركة اي بي ام ترمينالز البحرين على ضمان استمرار ميناء خليفة بن سلمان في المحافظة على موقعه كمركز مثالي للوصول السهل إلى كل الأسواق في منطقة الخليج. ومن شأن شراء قاربي قطر الجديدين من قبل شركة اي بي ام ترمينالز البحرين تعزيز مكانة ميناء خليفة بن سلمان المنشأة الأكثر تطوراً في منطقة الخليج، التي أسهمت عملياته في دعم قطاع الشحن في المملكة بشكل كبير.

كما أن القاربين الجديدين، «سفيتزر ديملون» و«سفيتزر تايلوس»، هما قاربان صغيران وقويان وقادران على المناورة بشكل سريع، وتعتبر هذه الصفات ما يجعلها قاربين مناسبين للاستخدامات المتعددة مثل القطر، والإرساء، ونقل الركاب.

وقد اختارت شركة اي بي ام ترمينالز البحرين هذين القاربين بعد إجراء تجارب ناجحة عليهما في حوض «دامين شيبيارد تشانغدي» في الصين، حيث تم إخضاعهما لاختبارات على الأداء الاستثنائي. ويستطيع القاربان جر ١٦ طنا، كما أن صغر حجمهما يجعلهما قادرين على التعامل مع السفن الأصغر مثل السفن والبوارج ذات العوائم المنخفضة، بشكل فعال وآمن.

العاملون في شركة باس:

النقابة السابقة مرفوضة لموقفها المؤسف إزاء أحداث البحرين

عبرت مجموعة من الموظفين بشركة خدمات مطار البحرين باس عن استغرابهم الشديد من البيان الصادر من النقابة السابقة بالشركة والذي يطالب بصرف المكافأة السنوية للعمال وان ادارة الشركة لم تستجب لعقد الاجتماعات، فكيف لنقابة اختطفتها التنظيمات السياسية وسيطرت عليها على أسس ومبادئ سياسية بعيدة كل البعد عن مصالح العمال والموظفين، حتى أصبح الصوت والعمل السياسي متحكماً في عمل النقابة وتراجع العمل النقابي ومصالح العمال بشركة باس إلى أدنى درجة.

فنرى اليوم النقابة السابقة بعد انهيار شعبيتها في الوسط العمالي تحاول العودة عن طريق التصاريح والبهرجة الإعلامية، وعبر اصدار البيانات وتريد ان تكسب ثقة وصوت العمال مرة أخرى وهي على علم بموعد استحقاقها وتدعي زورا أنها تعقد اجتماعات وتتابع القضايا العمالية في ظل انها لا تبادر للجلوس أصلاً على طاولة التفاوض مع الإدارة، بسبب سيطرة بعض أعضاء مجلس إدارة النقابة أصحاب التوجهات السياسية وتمسكهم بمناصبهم مما يتحتم على الشركة على عدم التعامل مع من يحمل أجندات سياسية يحاول اظهارها بصبغة عمالية.

ونؤكد نحن موظفي باس لأعضاء مجلس إدارة نقابة عمال باس المُسيسة، ان سبب انعدام الثقة بينها وبين العمال هو وجود سياسيين متنكرين بوجوه نقابية في الجسم العمالي بذريعة استخدام واستعمال صلاحيات النقابة كبوق ومنبر للتصاريح والنشر، كما ان هناك بعضا من اعضاء مجلس ادارة النقابة لهم مناصب إدارية تتعارض مصالحهم مع مصالح النقابة فكيف لإداري يمثل صاحب العمل ويعتبر من راسمي السياسات في الشركة يحاسب وان يطالب بحق العمال في آنٍ واحد.

واليوم النقابة اكدت بنفسها عن طريق البيان الصادر بأنها لا تملك القوة للدفاع عن نفسها، فكيف لها ان تحمي حقوق أعضائها، حيث إننا نرى أن التصاريح والبيانات التي تصدر مجرد بهرجة اعلامية لإثبات أن هناك كيانا نقابيا موجودا يدافع عن حقوق العمال، وهو ينازع ويصارع من أجل البقاء.

ونوكد إلى الجميع بأن الوضع النقابي قد اختلف عن السابق، فاليوم جميع الموظفين يعلمون ويدركون الدور السيئ الذي لعبته النقابة السابقة ابان الأحداث المؤسفة التي مرت بها مملكة البحرين وما ترتب عليها من أمور في غير صالح العمل والعمال وانعكاسها سلباً على الوضع الاقتصادي بالمملكة.

محافظ الشمالية يلتقي وفد جمعية الصيادين

أكد السيد علي بن الشيخ عبدالحسين العصفور محافظ المحافظة الشمالية الدور البناء لجمعية الصيادين بالبديع في سعيهم لاحتضان هواة الرياضات البحرية وإقامتهم للفعاليات والانشطة المختلفة في مجال صيد السمك وسباقات القوارب مما يسهم في الحفاظ على التراث البحريني الاصيل ومهنة الاجداد، وابدى العصفور الاستعداد لدعم البرامج الذي تنظمها الجمعية على مدار العام وبين ان المحافظة قد خصصت جانبا كبيرا للرياضات البحرية ضمن برامجها الصيفية لهذا العام بما يتناسب وتوجهات الجمعية.

من جانبهم أبدى السيدان محمد المداوي ومحمود اسماعيل من جمعية الصيادين بالبديع شكرهم للمحافظ على دعمه الدائم للأنشطة التي تقيمها الجمعيات الاهلية ومؤسسات المجتمع المدني بالمحافظة مما يساهم في إنجاحها وتميزها وتمنوا لسعادته كل التوفيق في مهامه.

○ العصفور خلال لقائه بوفد الصيادين.